



# تصريح إعلامي

## AUSTRAC تطلق حملة ضد تجار تحويل الأموال بصورة غير قانونية

أطلقت AUSTRAC حملة تستهدف تجار تحويل الأموال بصورة غير قانونية.

يتعرض المتعاملون في تحويل الأموال غير المسجلين لدى AUSTRAC والذين يعملون بشكل غير قانوني لارتفاع خطر إساءة استغلال خدماتهم من قبل المجموعات الإجرامية، كما أنهم لا يملكون نفس مستوى الحماية من المخاطر المعامل بها من قبل شركات تحويل الأموال المسجلة.

تقدم شركات تحويل الأموال التي ليست مؤسسة مالية مثل بنك أو اتحاد ائتماني، خدمة قيمة لمجتمعاتها من خلال السماح لها بارسال الأموال إلى العائلة والأصدقاء في الخارج حيث قد لا توفر الخدمات المصرافية التقليدية.

في 2018، أبلغ الأفراد والشركات عن تعليمات بتحويلات دولية بقيمة 60 مليار دولار أرسلها وأستقبلها أشخاص في أستراليا باستخدام خدمات تحويل أموال مسجلة. وفي نفس العام، تم الإبلاغ عن حوالي 17.3 مليون معاملة تمت من خلال قطاع التحويلات المسجل في أستراليا.

وقد قالت الرئيس التنفيذي لـ AUSTRAC، نيكول روز، بأن تجار تحويل الأموال غير المسجلين يمثلون تهديداً حقيقياً للمجتمعات الأسترالية حيث يتم استخدامهم كملاذات للمجرمين لنقل الأموال لتمويل أنشطتهم الإجرامية.

وقالت الأستاذة روز، "يمكن غسيل الأموال النشاط الإجرامي الذي يتسبب في ضرر حقيقي للأستراليين، مثل الإتجار بالبشر واستغلال الأطفال وبيع الأسلحة النارية غير المشروع والإتجار بالمخدرات.

وتلعب شركات تحويل الأموال المسجلة دوراً هاماً في حماية النظام المالي الأسترالي من الاستغلال الجنائي.

فهم مطالبون بوضع ضمانات مناسبة لتفويية وحماية أعمالهم ضد المجرمين الذين يحاولون استخدامها لغسل أموالهم الملوثة. ومن الممكن أن يجذب دعم تجار تحويل الأموال غير المسجلين المجرمين إلى مجتمع ما".

لزيادة الوعي العام بالمخاطر التي يشكلها تجار تحويل الأموال غير القانونيين، تقوم AUSTRAC بحملة مجتمعية. سيقوم موظفو AUSTRAC بزيارة المجتمعات والشركات التجارية المسجلة في جميع أنحاء أستراليا للحديث عن التهديد الذي يمثله تجار تحويل الأموال غير المسجلين، وكيف يمكن للأشخاص الإبلاغ عن التجار غير المسجلين المشتبه بهم من دون التعريف عن أنفسهم. نحن كذلك أعضاء المجتمع على استخدام شركات تحويل الأموال المسجلة والمدرجة على موقع AUSTRAC الإلكتروني.

ستشهد الحملة سلسلة من الاجتماعات في قاعة مجلس المدينة في سيدني وملبورن وبيرث وبريزبين لزيادة الوعي بالمخاطر المجتمعية المرتبطة بتجار تحويل الأموال غير المسجلين، وذلك في الفترة من أيلول/سبتمبر وحتى تشرين الثاني/نوفمبر.

وقالت الأستاذة روز، "يجب على التجار الذين يقدمون خدمات تحويل الأموال غير المسجلة التوقف الآن والاتصال ب AUSTRAC للبدء بعملية التسجيل".

هناك عقوبات كبيرة للشركات التي تتحقق في التسجيل لدى AUSTRAC، بما في ذلك غرامات تصل إلى 420,000 دولار، أو السجن لمدة سبع سنوات، أو كليهما.

لمعرفة المزيد حول موضوع تجار تحويل الأموال غير المسجلين، تفضل بزيارة الموقع [www.austrac.gov.au/moneytransfer](http://www.austrac.gov.au/moneytransfer)

الدوائر الإعلامية:

[media@austrac.gov.au](mailto:media@austrac.gov.au)  
الهاتف: (02) 9950 0488

**العواقب بالنسبة لتجار تحويل الأموال غير المسجلين**

**المثال 1:**

تدبر السيدة سميث شركة تجارية مقرها في سيدني تتلقى الأموال من أشخاص في مجتمعها، بما في ذلك الأصدقاء والعائلة، وتتولى إتاحتها لأقاربهم في الخارج. وفي الوقت نفسه، تتلقى شركتها أيضاً الأموال من الخارج وتتولى إتاحتها لأصدقائها وعائلتها في أستراليا. يُشترط أن تكون الشركة التجارية التي تقوم بهذا النشاط مسجلة لدى AUSTRAC. ومن الممكن أن يؤدي الإخفاق في القيام بذلك إلى دفع غرامات تصل إلى 420,000 دولار أو السجن المحتمل أو كليهما.

**المثال 2:**

تقدّم السيدة جرين أحياناً خدمة تحويل الأموال للأشخاص في مجتمعها من منزلها. عادة ما تتعلق تعليمات تحويل الأموال التي تتلقاها من مجتمعها بأفراد أسرة عملائها في الخارج. الأستاذة جرين لا تملك رقم أعمال أسترالي، وهي تقاضي رسوماً منخفضة مقابل خدمات تحويل الأموال. تستخدّم السيدة جرين مقدم خدمة تحويل أموال مسجل لإرسال واستلام الأموال التي تقبلها نيابة عن مجتمعها وتوزعها عليه. يجب على الأستاذة جرين التسجيل لدى AUSTRAC على الرغم من أنها تكسب القليل من المال من أنشطتها وتقبل عدد محدود فقط من معاملات تحويل الأموال سنوياً وتستخدم مقدم خدمة تحويل أموال مسجل. من الممكن أن يؤدي الإخفاق في القيام بذلك إلى غرامات تصل إلى 420,000 دولار أو السجن المحتمل أو كليهما.

**المثال 3:**

يدبر السيد جونز شركة تجارية مقرها في ملبورن وتقوم خدمات تحويل الأموال للعملاء بموجب ترتيبين تجاريين مختلفين. فهو يقدم خدمات تحويل الأموال بصفته شركة تابعة مسجلة لمزود شبكة تحويل أموال، كما يقدم خدمات تحويل الأموال باسمه التجاري الخاص، "الأستاذ جونز لخدمات تحويل الأموال"، باستخدام أنظمة ومنصات تحويل أموال خاصة به. في هذه الظروف، يتبع على السيد جونز تسجيل أعماله التجارية "الأستاذ جونز لخدمات تحويل الأموال" بشكل منفصل لدى AUSTRAC كمقدم خدمات تحويل أموال. من الممكن أن يؤدي الإخفاق في القيام بذلك إلى غرامات تصل إلى 420,000 دولار أو السجن المحتمل أو كليهما.

تفضل بزيارة الموقع [austrac.gov.au/moneytransfer](http://austrac.gov.au/moneytransfer) للمزيد من المعلومات.